الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/C.1/17/6/Rev.2
٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الفنية
الدورة الثامنة
١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
عمّان

البند (٨) من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الفنية
عن أعمال دورتها الثامنة

93-0906

المحتويـــات

	الفقـــرات	الصفحـــة
مقدمـــة	١-٣	١
أولاً- تنظيم أعمال الدورة الثامنة للجنة الفنية	٤-١٢	٢
ألف- مكان وتاريخ انعقاد الدورة	٤	٢
بـاء- الحضـور	٥-٨	٢
جيم- انتخاب أعضاء المكتب	٩	٢
دال- إقرار جدول الأعمال	١٠	٣
هـاء- تنظيم الأعمـال	١١	٣
واو- اعتماد تقرير الدورة الثامنة للجنة الفنية	١٢	٣
ثانياً- وقائع الجلسات ومناقشة الموضوعات الرئيسة للدورة	١٣-٧٤	٤
ألف- كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا	١٣-١٩	٤
بـاء- تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢-٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣، وفي أنشطة التعاون الفني	٢٠-٤٨	٥
جيم- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٢ (موجـز)	٤٩-٥٨	١٠
دال- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	٥٩-٧٤	١٢
ثالثاً- المحاور الرئيسة للمناقشات ونتائجهـا		١٧
ألف- في العوائق التي تعترض الأمانة التنفيذية		١٧
بـاء- في تعزيز التفاعل بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء		١٧
جيم- في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل		١٧
دال- في إعداد برنامج العمل		١٨
هـاء- في التنسيق		١٨
واو- في أثر أزمة الخليج على العمالة		١٨
زاي- في قضايا أخـرى		١٨

المرفـق

مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الفنية لعرضه على الدورة السابعـــة عشرة للجنـــة ١٩

مقدمـــــة

١- إتخذت الاكوا (سابقاً)، في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢، قرارها ١١٤(د-٩) بشأن الخطة المتوسطة الأجـــل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وفي الفقرة ٤ من منطوق هذا القرار، أوصت الاكـــوا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء لجنة دائمة للبرنامج تتألف من جميع اعضاء الاكوا وتكون بمثابـــة هيئتها الفرعية الرئيسة، وذلك لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها المتعلقة بتخطيط واستعراض البرامج.

٢- وفي ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤، إتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ٨٠/١٩٨٤ بشأن هيكـــل رسم السياسة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الذي أشار فيه الـى قـراره ٦٤/١٩٨٢، المـؤرخ فـــي ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢، والذي أنشأ المجلس بمقتضاه، داخل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لجنة دائمـــة للبرنامج، وقرر أن يُسمِّيها اللجنة الفنية، وان يضيف الى اختصاصاتها، المحددة في الفقرة ٥ من منطـــوق قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١١٤(د-٩)، النظر في بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة السنويـــة للاكوا، اعداداً لإجتماعها على المستوى الوزاري.

٣- وعملا بأحكام قرار اللجنة ١٧٨(د-١٦)، المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بشأن تواتـــر دورات اللجنة الفنية، والذي تقرر فيه أن تعقد دورة اللجنة الفنية في العام الذي لا تعقد فيه دورة اللجنـــة الوزارية، تُعقد الآن الدورة الثامنة للجنة الفنية.

أولا- تنظيم أعمال الدورة الثامنة للجنة الفنية

ألف- مكان وتاريخ انعقاد الدورة

٤- عقدت اللجنة الفنية دورتها الثامنة في عمّان بالمملكة الاردنية الهاشمية، المقر المؤقت للاسكوا، في الفترة من ١١ الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقد شملت أعمال اللجنة عقد ثلاث جلسات جرت فيها مناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال الوارد في الفقرة ١٠ من هذا الفصل ورفعت فيها كذلك توصياتها الى الدورة السابعة عشرة للجنة الوزارية.

باء- الحضور[(١)]

٥- حضر الدورة مندوبون عن دول الاسكوا الأعضاء التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

٦- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للاسكوا، شاركت في أعمال الدورة الثامنة للجنة الفنية، بصفة استشارية، ثلاثُ دول أعضاء في الأمم المتحدة، غيرِ أعضاء في الاسكوا وهي: جمهورية أرمينيا، وجمهورية سلوفانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٧- وحضر مراقب عن وكالة متخصصة، هي الاتحاد الدولي للاتصالات.

٨- وشارك في الدورة أيضا ممثل عن منظمة إقليمية هي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وممثل عن منظمة دولية غير حكومية هي منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وايران.

جيم- انتخاب أعضاء المكتب

٩- رُشّحَ واختير بالتزكية رئيسُ وفد الجمهورية العربية السورية، السيد قاسم محمد المقداد، رئيسا للدورة؛ ورئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية السيد عبدالكريم محمد محاسنة، نائبا للرئيس؛ وعضو وفد جمهورية مصر العربية السيدة ناريمان سعد، مقررةً.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشاركين في الدورة، أنظر الوثيقة (E/ESCWA/C.1/17/INF.1).

دال- إقرار جدول الأعمال

١٠- اعتمدت اللجنة الفنية، في جلستها الأولى، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بنود جدول الأعمال المؤقت، الواردة في الوثيقة (E/ESCWA/C.1/17/L.1/Rev.3) جدولا لأعمال دورتها الثامنة، وذلك على النحو التالي:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم الأعمال المقترح.

٥- تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣، وفي أنشطة التعاون الفني.

٦- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٢ (موجز).

٧- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٨- مناقشة التقرير الختامي واعتماده.

هاء- تنظيم الأعمال

١١- اعتمدت اللجنة الفنية، في جلستها الأولى، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تنظيم الأعمال الوارد في الوثيقة (E/ESCWA/C.1/17/2/Rev.2).

واو- اعتماد اللجنة الفنية تقرير دورتها الثامنة

١٢- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الثالثة تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة.

ثانيا- وقائع الجلسات ومناقشة الموضوعات الرئيسة للدورة

ألف- كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا

١٣- بعد افتتاح الدورة وانتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال واعتماد تنظيم الأعمال، دعا السيد قاسم محمد المقداد، رئيسُ الدورة، السيد صباح بقجه جي، الأمين التنفيذي للاسكوا، الى إلقاء كلمته الافتتاحية.

١٤- استهل الأمين التنفيذي كلمته بالترحيب بالحضور ووجّهَ الشكر الى المملكة الأردنية الهاشمية، ملكاً وحكومةً وشعباً، على توفير التسهيلات اللازمة للجنة لأداء دورها المحوري في تحقيق التعاون الاقليمي خدمةً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستعرض التطورات الهامة على الصعيدين الدولي والاقليمي وأثرها على المنطقة بوجه عام وعلى عمل اللجنة بوجه خاص.

١٥- وأشار على وجه التحديد الى أن **مساعي السلام** في المنطقة اتخذت، في الأسابيع القليلة الماضية، منعطفا تاريخياً يبشّر بإنهاء الصراع العربي-الاسرائيلي، وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه المساعي الى توجيه الطاقات والموارد نحو إرساء دعائم السلم والأمن، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بين دول المنطقة، وبين المنطقة وسائر المناطق الأخرى. وأعرب عن اقتناعه بأن الاسكوا ستؤدي دورها في هذا المجال في إطار الصلاحيات الممنوحة لها، آخذة بعين الاعتبار هذه المستجدات. وأضاف أن الأمين العام للأمم المتحدة قد شكّل فريق عمل رفيع المستوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المخصصة للحكم الذاتي للفلسطينيين، مشيراً الى أن الاسكوا، التي ليست عضوا في هذا الفريق، كانت قد بادرت منذ سنوات الى إنشاء فريق عمل معني برصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وأنها بلورت الآن تصوراتها للدور الذي يمكنها أن تؤديه في ظل المعطيات الجديدة، وطرحتها على الأمين العام للأمم المتحدة للنظر فيها.

١٦- واستعرض تكيّف المنظمة الدولية مع التطورات التاريخية في العالم واستجابتها لها بإعادة النظر في توجهاتها العامة وهياكلها، فأعادت توزيع المهام المسندة اليها ولجأت الى تبسيط هياكلها القائمة وترشيدها. وفي ضوء مهامها وأولوياتها الجديدة، استحدثت الأمم المتحدة ثلاث ادارات في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في مقر المنظمة بنيويورك. ونوّهَ الى أن الاسكوا كانت سبّاقة في الاستجابة لهذه التحوّلات، فأعادت تسمية شُعبة التخطيط الانمائي فيها ورَسْمَ توجهاتها، وأطلقت عليها اسم شُعبة التنمية الاقتصادية المستديمة. واستبقت الأمانة التنفيذية للجنة، في هذا الصدد، البرنامج الفرعي المعني بقضايا البيئة، فأنشأت في شُعبة التنمية الاقتصادية المستديمة وحدةً تُعنى بقضايا تنموية معينة، كالبلد الأقل نموا في المنطقة واحتياجات المنطقة في مجال إعادة إعمار المناطق التي أبتليت بالحروب والكوارث الطبيعية، وتقوم هذه الوحدة برصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي العربية المحتلة. واستجابت الأمانة التنفيذية، على الصعيد الإداري، للدعوة الى الاصلاح والارتقاء بالكفاءات الادارية، فعقدت دورات تدريبية لكبار الاداريين فيها وكذلك لسائر الموظفين.

١٧- ونوّه الأمين التنفيذي بأن الاسكوا قد إختيرت في هذا العام لتكون اللجنة المنسّقة بين لجان الأمم المتحدة الاقليمية الخمس، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢، بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

١٨- واستعرض العقبات التي تعترض طريق الاسكوا، ومنها الضائقةُ المالية الخانقة التي تشهدها الأمم المتحدة الآن، وتجميدُ التعيينات في الفئة الفنية، وارتفاعُ نسبة الوظائف الشاغرة في اللجنة. وأشار الى ضرورة تشجيع التوزيع الجغرافي للوظائف في الاسكوا، فهناك بلدان غير ممثلة البتّةَ من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأوضح أن عدم الاستقرار السياسي والمادي قد أثّر أيضا على أداء اللجنة لمهامها.

١٩- ووجه نداءً الى الدول الأعضاء للعمل على مساعدة الاسكوا في تأدية مهامها الانمائية، وذلك من خلال دعم التبادلِ والتشاورِ والبرامجِ التي تقترحها اللجنة خدمةً للدول الأعضاء فيها. واعتبر مساهمة هذه الدول الأعضاء في دعم الأنشطة المموّلة من موارد خارجة عن الميزانية العادية أمراً ضروريا لانجاح عمل الاسكوا، مشيرا الى أن بعض الدول والمؤسسات المالية العربية قد أكّدت عزمها على تقديم الدعم لهذه الأنشطة والتزامها بذلك. ودعا الدول الى دعم حساب المساهمات المالية للاسكوا الذي أوشك على النضوب.

باء- <u>تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢-٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣، وفي أنشطة التعاون الفني</u>
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٠- عَرَضَ رئيس شعبة تخطيط البرامج والتنسيق التقريرَ، فأشار الى ان هذا التقرير يتناول جانبي برنامج عمل اللجنة، أولهما النشاطات المرسومة مسبقا في برنامج العمل لفترة السنتين الحالية ١٩٩٢-١٩٩٣، وثانيهما نشاطات المستشارين الاقليميين في اللجنة، الذين يستجيبون لطلبات الدول الأعضاء ويوفرون الدعم لها في شتى مجالات التعاون حسبما تقتضي الحاجة.

٢١- وأضاف أن الجزء الأول من التقرير يغطي ١٥ برنامجاً فرعياً، ويحتوي على مقدمة تسلط الضوء على أهم النواحي الاجرائية والفنية في التقرير، ويحتوي أيضا على ثلاثة جداول تقدم مؤشرات رقمية. وأن الجدول الأول منها يُبَيِّنُ عدد الأنشطة المدرجة في برنامج العمل حسب تدرُّج تنفيذها، بدءاً بالأنشطة التي لم يبدأ العمل بها بعد، وانتهاءً بتلك التي تم إنجازها فعلاً. ويترجم الجدول الثاني هذه الأعداد الى نسب مئوية. ويُبيِّن الجدول الثالث أشهرَ العمل التي استخدمها موظفو الفئة الفنية لإنجاز النشاطات المبرمجة، ونِسَبَها، قياسا إلى إجمالي الأشهر المتاحة.

٢٢- وأوضح أن الوثيقة تورد بعد ذلك بالتفصيل الأنشطة الواردة في الميزانية، حسب فئاتها وبرامجها الفرعية، مبيِّنةً مرحلة الإنجاز والتعديلاتِ التي أُدخلت عليها، إن وُجِدت، ورمزَ الوثيقة، ان كانت قد طُبِعت، أو التاريخ، بالنسبة لإجتماعات أفرقة الخبراء. هذا فيما يتعلق بالأنشطة الخاضعة للقياس الكمي.

٢٣- أما الأنشطة التي يصعب تقييمها، فقد أوْردت الوثيقة وصفاً مقتضباً لها، وأوْردت تواريخ النشاطات التي شملتها، حيثما أمكن.

٢٤- وفي أنشطة التعاون الفني، فقد قال إن اللجنة واصلت مهامها المتعلقة بهذه الأنشطة وقدمت خدمات استشارية لكافة الدول الأعضاء بناءً على طلبها في مجالات تجهيز البيانات، والطاقة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، وتخطيط التنمية وسياساتها، وتعزيز الادارة الصناعية، والحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية، والعلم والتكنولوجيا، والنقل والاتصالات، وتنمية الموارد المائية. وكذلك شارك المستشارون في عدة اجتماعات وندوات ومؤتمرات إقليمية عقدتها الاسكوا أو منظمات دولية أو إقليمية أخرى.

٢٥- وواصلت اللجنة دورها جهةً منفذة لعدد من المشاريع التي تمولها الوكالات المتخصصة وغيرها. ودعا أحد المندوبين الى تعزيز بعض الخدمات الاستشارية القائمة مثل مشروع مسوح الأسر وتوفيرخدمات استشارية أخرى في مجالات التجارة الخارجية والداخلية وفي قطاعي التشييد والصناعة.

٢٦- وفيما تحاول اللجنة حالياً مراجعة برنامجها في التعاون الفني ليتناسب مع الأولويات التنموية في المنطقة، ناشدَ رئيس شعبة تخطيط البرامج والتنسيق كذلك الدولَ الأعضاء أن تُبديَ ملاحظاتها بشأن تقارير المستشارين الإقليميين المقدمة اليها لتعزيز التفاعل بينها وبين اللجنة وللمساعدة على تقييم أعمال المستشارين الإقليميين وأدائهم.

٢٧- وأكّد على ما تطرق إليه الأمين التنفيذي للاسكوا في كلمته الإفتتاحية بخصوص معدلات الإنجاز، فأشار الى ان اي معدلات، لا تغطي فترة السنتين البرنامجية بأكملها، لا يمكن إعتبارها مطلقة بل نسبية ريثما تكتمل هذه الفترة.

٢٨- وبيَّنَ بالرجوع الى الجداول المدرجة في هذه الوثيقة ان نسبة الإنجاز في الأنشطة القابلة للقياس الكمي: أي المواد المنشورة وإجتماعات أفرقة الخبراء قد بلغت ٣٢ في المائة، وأن هذه النسبة ترتفع الى ٣٦ في المائة إذا ما وضعنا في الإعتبار النواتج التي أنجزت ولم تُطبع في تلك الفترة.

٢٩- وأوضح أن هذه النسبة تعتبر مقبولة نظراً الى إرتفاع نسبة الوظائف الشاغرة (٢٧ في المائة). وأن نسبة الإنجاز ترتفع الى ٤٣ في المائة اذا ما أُخِذَت في الاعتبار الأنشطة المُرحَّلة من فترة السنتين السابقة (وعددها قليل)، والأنشطة الإضافية التي ارتأت اللجنة ان تضطلع بها حفاظا على مرونة البرنامج واستجابةً للإحتياجات الطارئة.

٣٠- ودعا رئيس شعبة تخطيط البرامج والتنسيق المشاركينَ الى مناقشةَ هذه الوثيقة، وأوضحَ ان رؤساء الشعب الفنية المختصة سيتولون، كلاً في مجال اختصاصه، الإجابة على أي استفسار قد يطرحه أي من المندوبين في هذا الإجتماع.

٣١- وفي معرض مناقشة المندوبين للتقرير عن نشاطات اللجنة، تساءل ممثل دولة عضو عن انخفاض معدّل التنفيذ للأنشطة القابلة للقياس الكمي حتى اذا أُخِذَتْ في الاعتبار نسبة الشواغر البالغة ٢٧ في المائة. ورداً على هذا التساؤل، ذكر مقدّم التقرير أن نسبة الموارد البشرية المستخدمة بلغت ٥٣ في المائة، أما النسبة الباقية فكانت للنشاطات غير القابلة للقياس الكميّ. كما أشار الى ان الأمم المتحدة تستحدث نشاطات جديدة، غير مدرجة في برنامج عمل الاسكوا المعتمد، تتطلب جزءاً كبيراً من الموارد البشرية المخصصة للنشاطات القابلة للقياس الكمي. وأضاف أن الصورة سوف تتضح بكاملها في بداية السنة القادمة لدى عقد اجتماع اللجنة الوزارية الذي ستعرض عليه نسبة الانجاز.

٣٢- ولاحظ ممثل دولة أخرى من الدول الأعضاء انه خلافا لعادة عرض المشكلات واقتراح الحلول، لم يعرض هذا التقرير الا ما انجز وما لم ينجز من البرامج، وطالب بلمحة عن الصعوبات وأسباب عدم الانجاز. وردّ مقدم التقرير على ذلك بقوله ان التركيز قد انصب على النواحي الفنية، أما العوائق والمشكلات والصعوبات، فأهمها الشواغر، وكذلك فإن التبويب والمنهج المتبعين في التقرير محكومان بالانظمة المعمول بها في الأمم المتحدة. وأوضح أن الأمانة التنفيذية ستقدم الى الدورة الوزارية المقبلة موجزا يضم الانجازات وأهم العوائق وستقدّم كذلك المقترحات اللازمة لحلها.

٣٣- ولاحظ أحد المندوبين عدم ورود اشارة الى نشاطات، في اطار الميزانية العادية، لبرنامج العمل لعامي ١٩٩٤-١٩٩٥ تتعلق بأوضاع الفلسطينيين والأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما في ضوء تطورات عملية السلام في المنطقة. ودعا الى ضرورة تخصيص برنامج للأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ورد ممثل الأمانة التنفيذية قائلاً ان الاسكوا تُولي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيراً الى وجود فريق عمل مُخصص لذلك داخل اللجنة، فضلاً عما تضمنته الأنشطة الاعتيادية، كلما كان ذلك ممكنا، فيما يتعلق بالفلسطينيين والأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٤- وعملاً بالاقتراح الذي أورده أحد المندوبين، تناول رؤساء الشُعَب الفنية أهم الانجازات والمعوقات في شُعَبهم، فأوضح القائم بأعمال شعبة الموارد الطبيعية أن التقرير الحالي يغطي ما أُنجز في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى حزيران/يونيو ١٩٩٣ وهو لا يشمل النواتج التي بدأ العمل بها قبل ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ والتي كانت لم تزَلْ قيد الانجاز. وأضاف أن عددا كبيرا منها قد أُنجز الآن. وينطبق ذلك على جميع البرامج الفرعية في الاسكوا. وذكر أن برنامج الطاقة يعاني من مشكلة الشواغر، ويكاد يكون خلواً من اي موظف فني، ولما تتوصل الأمانة التنفيذية للاسكوا بعد الى حل لهذه المشكلة.

٣٥- وأعرب رئيس الدورة عن رغبته في معرفة النواتج المقررة، والنواتج المنجزة، ونسب الانجاز أو عدم الانجاز، مع بيان الاسباب في الحالة الأخيرة.

٣٦- وتحدث بعد ذلك رئيس شُعبة الصناعة، عما أُنجز وما لم يُنْجَزْ في شعبته. ففيما يتعلق بالنشاط المستمر المعني بدعم الصناعات القائمة وتشخيص المشكلات المتعلقة بها، قال انه تم إنجاز ما يلي: تعزيز أداء مؤسسات التدريب الصناعي، ودراسة قطاعات صناعية مختارة في الجمهورية اليمنية؛ وإصدار دليل

المدرِّب: كيف تؤسس مشروعاً خاصاً بك؛ ودراسةٌ حول تشجيع المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة الحجم؛ وتكييف التقنيات الهندسية العكسية، وإشراك المرأة في القوى العاملة في قطاعات صناعية مختارة. وقال إن هناك نشرة متكررة حول اوضاع الصناعة قيد التنفيذ. وانه جرى إرجاء النشاط المعني بصناعات الحاسبات الالكترونية بالبلدان العربية بسبب الصعوبات المالية. وسوف تعقد ندوة في الاردن حول التطبيقات الآلية لاستخدام أجهزة الحاسوب الصغرية (الدقيقة).

٣٧- واستفسر ممثل دولة أخرى عن الاجراء المتبع عند إرجاء أو إلغاء نشاط ما وانعكاس ذلك على الميزانية الخاصة لتلك الأنشطة المرجأة أو الملغاة. وما إذا كان ذلك يمثِّل خسارة للأمانة التنفيذية والدول الأعضاء المستفيدة، وهل تُعَوَّضُ هذه الأنشطة بتمويل من مصادر أخرى في حالة فقدان المخصصات. وردَّ ممثل الأمانة التنفيذية بأن الميزانية تُقَرُّ كل سنتين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك متضمنة مبالغ محددة مسبقا لكل نشاط وإذا ما ألغي النشاط تعود المبالغ الى المقر في نيويورك، وإذا ما أرجيء وضُمِّن في برنامج العمل المقبل يُعاد تخصيص الموارد اللازمة له. وتظل المشكلة الرئيسة هي مشكلة الشواغر. وإذا رُفع قرار وقف التوظيف ارتفعت نسبة الأداء وربّما بلغت ٧٣ في المائة. وأضاف بأن إلغاء بعض الأنشطة يقتصر في العادة على الأنشطة ذات الأولوية الدنيا. وتتركز الجهود على تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية العليا قبل غيرها.

٣٨- وتساءل ممثل إحدى الدول الأعضاء عن معايير تحديد الأولويات العليا والأولويات الدنيا في اختيار البرامج وما إذا كان تقديرها يتم من قِبَل الأمانة التنفيذية وحدها أم بالتنسيق مع الدول الأعضاء. وأفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الخطة متوسطة الأجل (١٩٩٢-١٩٩٧)، والتي تبنتها اللجنة الوزارية في دورة سابقة، تضمنت أولويات البرامج الفنية. وقال ان الأولويات تحددت في الأمانة التنفيذية، وعُرضت على الدول من أجل المصادقة عليها. واقترح لزيادة فاعلية الانتاج أن تُكلِّفَ الدول الأعضاء نظراء فنيين في القطاعات المماثلة يتولون مناقشة فكرة البرنامج أو الدراسة وبيان أولويات الدول في هذا الصدد والعمل على تلبيتها.

٣٩- وسألَ ممثل دولة أخرى عن معرفة ما سيتم بشأن عقد حلقة وطنية لدراسة موضوع رفع القدرات في بلده في مجال التخطيط والادارة البيئية. وكان رد ممثل الأمانة التنفيذية بما يُفيد بأن حلقة العمل الأولى قد عُقدت في حزيران/يونيو من العام الحالي، أما حلقة العمل الثانية فستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه.

٤٠- وسأل ممثل الدولة نفسها عن الأنشطة التنفيذية في مجال تقديم خدمات استشارية لترويج التجارة لمساعدة الدول الأعضاء على توسيع نطاق صادراتها وترشيد سياساتها التجارية ومعالجة القضايا الناشئة عن قيام السوق الأوروبية وأثر التطورات الأخيرة في المنطقة على عملية التكامل، وعمّا تم بشأن الدراسة المقرر انجازها. فأفادَ ممثل الأمانة التنفيذية بأن برنامج التجارة الخارجية فيها يصب جُلَّ اهتمامه على هذا الموضوع، وأن الدراسة قد نُفِّذت بالرغم من عدم ذكرها ضمن منجزات البرنامج. ويقوم خبير استشاري من دولة عربية مكلّف من قبل الاسكوا بجولة يزور فيها بعض الدول العربية بهدف إعداد دراسة حول مسألة تطوير الصادرات.

٤١- واستعرض رئيس شُعبة الزراعة نشاطات شعبته، مشيراً الى أنها سوف تُنجز جميعها بنهاية هذا العام.

٤٢- وتكلم رئيس شُعبة التنمية الاقتصادية المستديمة (شعبة التخطيط الانمائي سابقا) فقال إن معظم النواتج ستُنجز بنهاية السنة. وأشار الى أن هناك ارتفاعاً في نسبة الشواغر من الفئة الفنية في شعبته. ورأى أن المشكلات والصعوبات التي تعترض تنفيذ البرامج تتمثل في الشواغر، وتجميد الوظائف، والحد من النفقات المخصصة للسفر وللخدمات الاستشارية، وصعوبة جمع المعلومات من بعض الدول في بعض الحالات. وينسحب ذلك على برامج الاسكوا الفرعية كلها. وأشار أيضا الى انشاء وحدة ضمن هذه الشُعبة تُعنى بقضايا خاصة ونوّه الى حاجتها لموارد إضافية لهذه الغاية.

٤٣- أشار ممثل إحدى الدول الأعضاء الى معرفة مدى التنسيق بين البرامج الخاصة بتمويل الصادرات في الاسكوا والبرامج المثيلة القائمة، أو تلك التي هي قيد الدراسة والتطبيق في المنظمات والتجمعات الاقليمية الأخرى مثل برنامج تمويل التجارة البينيّة بين الدول العربية التابع لجامعة الدول العربية وبرامج التمويل الأطول أجلاً بين الدول الأعضاء التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من البرامج المماثلة في المنظمات والتجمعات الاقتصادية والاقليمية المختلفة. وردّ ممثل الأمانة التنفيذية بأن التنسيق بين الاسكوا وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي مستمر. وأن الدراسات تُوزّع على تلك المنظمات حال إعدادها بهدف معرفة آرائهم والعمل على إعادة صياغتها لتتضمن تلك الآراء.

٤٤- وأشار رئيس شعبة النقل والاتصالات الى أن الموارد المتوفرة لشعبته تمثّل ٧٥ في المائة من الموارد المتاحة. وعلى الرغم من ذلك، ستتمكن الشُعبة من إنجاز كل نواتجها تقريبا. وذكر أن الدول الأعضاء لم تَرُدّ بعد على مذكرة موجهة اليها من الشعبة حول اجتماع تمهيدي بشأن عقد إعادة تعمير المنطقة. وذكر أن عدد النواتج المخطط لها ١٩، أُنجز ٩ منها حتى الآن، ويجري انجاز ٨ منها وألغي ناتج واحد، وأُرجيء ناتج واحد، وأضيف ناتج واحد.

٤٥- استعرض رئيس شُعبة الاحصاء أبرز النشاطات مثل تعديل نظام الحسابات القومية، وعقد حلقة عمل في دمشق، في مجال الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني، ساهمت فيها الولايات المتحدة والدانمرك. وأشار الى أن جامعة الدول العربية لم ترغب في الاستمرار في إصدار النشرة الاحصائية المشتركة فألغيت، وبما أن شعبة الاحصاء بالامم المتحدة قامت بترجمة ثلاثة أدلّة، لجأت الاسكوا الى إلغائها من برنامج عملها تفادياً للازدواجية.

٤٦- وقال القائم بأعمال شُعبة الموارد الطبيعية والطاقة إن نسبة التنفيذ تفوق في الواقع ما ورد في برنامج العمل المقدّم للجنة، ذلك أن هناك عددا كبيرا من النواتج قد تم انجازه ولكنها لم تَرِدْ في التقرير بسبب بعض الاجراءات الشكلية. وذكر مشكلة الشواغر وإلغاء بعض البرامج وأثرهما السلبي على تنفيذ البرامج.

٤٧- واستعرض القائم بأعمال وحدة التعاون الفني ما قامت به وحدته، وأشارَ الى تقديم الخدمات الاستشارية الاقليمية الى الدول الأعضاء وتنفيذ مشاريع المساعدة الفنية وتقديم الدعم الفعّال لها. وقال إن الاسكوا قامت بايفاد أكثر من ١٠٠ بعثة الى الدول الأعضاء في مجالات تجهيز البيانات، والطاقة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، وتخطيط التنمية وسياساتها، وتعزيز الإدارة الصناعية، والحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية، والعلم والتكنولوجيا، والنقل والاتصالات، وتنمية الموارد المائية.

٤٨- وتكلمت رئيسة شُعبة التنمية الاجتماعية سابقا، نائبة الأمين التنفيذي حالياً، فأشارت الى تركيز البرامج الفرعية الأربعة التي تضمها الشُعبة على الفقر والبطالة والشباب ومشاكلهم والمخدرات. وأن المشكلة تكمن في عدم توفر بيانات أو معلومات تساعد في التعرّف على الآثار الاجتماعية للغروب والأزمات الاقتصادية، وأن هناك حاجة الى وجود نظراء من وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء.

جيم- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٢ (موجز)
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٩- عرض ممثّل عن الأمانة التنفيذية موجزَ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا. وقال إن هذا المسح هو عمل سنوي دأبت الأمانة التنفيذية على القيام به منذ إنشاء اللجنة. ويحظى المسح بأهمية خاصة لما يتضمّن من تحليلات ومعلومات وقطاعات متنوعة مما يجعل منه وثيقة هامة تُفيدُ منها الجهات المعنية بالتنمية وكذلك الباحثون. ويُقدَّم الموجز بانتظام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وسيُعْرَضُ ابتداءً من هذه الدورة على اللجنة الفنية ولاحقاً على الدورة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٥٠- وأشار الى أن مجمل الأداء الاقتصادي في المنطقة قد تحسّن تحسّنا ملموسا في عام ١٩٩٢، على الرغم من بعض التطورات والمظاهر السلبية. فالمنطقة بشكل عام، تمكّنت من التغلب على آثار أزمة الخليج في المدى القصير. فالتقديرات تشير الى أن الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة مجتمعة قد ازداد بنسبة ٤٫٥ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد أن كان قد سجل انخفاضا في العامين السابقين. وقد تحسّن الأداء في الدول الأعضاء كافة، باستثناء الجمهورية اليمنية، وجمهورية العراق، التي ظلت تعاني من الحظر المفروض عليها من الأمم المتحدة.

٥١- وتابع قائلاً إن تطورات عدة قد أسهمت في تحسين الأداء الاقتصادي، منها: (أ) النجاح الذي تحقق في معالجة الاختلالات الاقتصادية نتيجة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي في بعض الدول بما مكّنها من تحسين وضعها الائتماني الخارجي، الأمر الذي قلّل من أعباء مديونيتها الخارجية ومن الضغوط التضخمية فيها؛ (ب) والمرونة التي أظهرتها بعض الدول، لا سيما الأردن والكويت، في مواجهة آثار أزمة الخليج؛ (ج) وتحسُّن آفاق الاقتصاد اللبناني، وانتعاش القطاعات غير النفطية في دول منطقة الخليج، وازدياد الانتاج الزراعي بفضل الأمطار والثلوج الغزيرة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، والعائدات الكبيرة من السياحة ورسوم قناة السويس في مصر.

٥٢- ومن ناحية أخرى، فإن المنطقة ظلت تُعاني من المعوّقات والمشكلات التي تحدّ من انطلاق التنمية فيها، ولعل أهم تلك المعوّقات هي: (f) انتكاس التعاون الاقليمي بفعل أزمة وحرب الخليج، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية على التبادل التجاري وعلى تدفّق رؤوس الأموال وعلى حركة العمالة، كما أن استمرار المنازعات الحدودية ساهمَ في توتير العلاقات بين بعض دول المنطقة. ففي الوقت الذي كانت تضعف فيه مؤسسات التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة، فإن مناطق أخرى في العالم كانت تتقدم بخطوات حثيثة نحو توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تكتلات اقتصادية كبرى؛ (ب) استمرار الضغوط الديمغرافية على الموارد المحدودة في عدد من دول المنطقة، مما زاد من صعوبة ايجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية؛ (ج) الأولوية المعطاة للدفاع، التي أكدتها أزمة الخليج، ومساهمتها في زيادة العجز في ميزانيات بعض الدول التي كانت تتمتع بفوائض، ودفْع هذه الدول الى الاقتراض الخارجي وإستنزاف احتياطاتها في الخارج، واتباع سياسة تقييدية في منح المعونات الخارجية؛ (د) تفاقم التفاوت في الدخول بين دول المنطقة وداخل هذه الدول، مما يمثّل مشكلة خطيرة قد تزعزع الأمن والاستقرار وتقوّض بالتالي عملية التنمية؛ (هـ) استمرار فرض اجراءات الحظر على جمهورية العراق والجهود المكثّفة لاسرائيل لقمع الانتفاضة زادا في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ (و) معدلات التضخم العالية التي شهدتها دول مثل جمهورية العراق ولبنان والجمهورية اليمنية؛ (ز) تصاعد العمليات الموجهة ضد السياح الأجانب في مصر والتهديد الذي تشكّله للسياحة المصرية التي تُعتبر من أهم مصادر العملة الأجنبية. واقترح أحد المندوبين اضافة كلمة «الظالم» بعد كلمة الحظر في الفقرة الفرعية (هـ) أعلاه. واقترح مندوب آخر الاستعاضة في الفقرة الفرعية ذاتها عن عبارة «الجهود المكثفة لإسرائيل لقمع الانتفاضة» بعبارة «الممارسات التعسفية القمعية الاسرائيلية في مواجهة الانتفاضة المجيدة قد زاد»، مشيراً كذلك إلى أنه من غير المقبول أن يتضمن المسح نصاً يصف الممارسات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة بأنها جهود مكثفة.

٥٣- وعلى الصعيد الدولي، فقد كانت التطورات في معظمها سلبية.

٥٤- وختم عرْضَ موجز المسح بالاشارة الى أن بلدان المنطقة قد استمرت في جهودها الراصية الى التكيّف مع التغيرات الاجتماعية الهائلة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج. ذلك أن هذه الأزمة قد عملت على تفاقم المشاكل القائمة قبل نشوئها بما في ذلك البطالة، وتفاوت مستويات المعيشة، والفقر، وتعاطي المخدرات، ومشاكل المعوقين جسديا أو عقليا، واللاجئين والعائدين.

٥٥- تساءل أحد المندوبين عن صيغة وصف معالجة دولته لآثار أزمة الخليج من حيث الاشارة الى الاستفادة من خبرات ومدخرات العائدين، واعترض مندوب هذه الدولة قائلا إن معالجة الحكومة لمشكلة العائدين كانت بتقديم خدمات إعادة التوطين وتزويدهم بالخدمات الاساسية وخلق فرص العمل اللازمة. وأشار المندوب الى أن التكلفة التي ستتحملها حكومته لتقديم هذه الخدمات تتجاوز ثلاثة بلايين دولار.

٥٦- وخالف مندوب آخر الرأي الوارد في التقرير والذي يفيد بأن الأداء الاقتصادي في مصر سوف يتوقف على قدرة الحكومة على مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي وعلى عائدات السياحة المهددة بالأعمال المعادية للسياح. ورد ممثل الأمانة التنفيذية فقال إن مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي تعتبر مشكلة

تواجه جميع بلدان العالم الثالث وإنّ هناك مشكلة بالنسبة للجدول الزمني لتطبيق الاصلاح الاقتصادي بين مصر وصندوق النقد الدولي. كما أن هناك مشكلة انخفاض الدخل من السياحة، وما هذا إلا تسجيل للواقع وليس ملاحظة سلبية. ورد على ذلك ايضا مندوب الدولة ذاتها بأن الجدول الزمني لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي هو موضع خلاف بين دول العالم الثالث كافة وصندوق النقد الدولي وليس مصر وحدها. ومن ثم لا تجوز الاشارة الى مصر بالذات في هذا الصدد. كما أن عائدات السياحة وإن كان قد اعتراها بعض الانخفاض إلا أن ذلك لا يتوقف عليه الأداء الاقتصادي للحكومة المصرية، لا سيما ان موارد الدخل القومي في مصر متعددة وليست محصورة في مجال السياحة فحسب، وأن شهادة المؤسسات النقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي، تؤكد نجاح انجاز البرنامج الخاص بالاصلاح الاقتصادي في مصر.

٥٧- واعترض بعض المندوبين على ما ورد في إحدى فقرات التقرير من أن بعض دول الخليج أصبحت عقب حرب الخليج تُفضِّل العمالة الوافدة من خارج المنطقة على حساب مواطني بعض الدول الأعضاء في الاسكوا مما أدى الى زيادة البطالة فيها، وطلبوا تعديل تلك الفقرة وفقاً للملاحظات التي أبدوْها في هذا الخصوص. وبيّن أحد المندوبين أن بلاده تتّبعُ نهج الاقتصاد الحر فيما يختص بتشغيل العمالة الأجنبية. بينما أشار مندوب دولة أخرى الى أن العمالة العربية تتمتع بكفاءات عالية ويجب ألا تكون النظرة اقتصادية بحتة بل يجب أن تكون الأولوية لدول المنطقة قبل غيرها. وذكر مندوب إحدى الدول الأعضاء أن بلاده شهدت توازناً بين العمالة الوافدة والعمالة العائدة من والى دول الاسكوا. وردّ ممثل الأمانة التنفيذية على ذلك بالقول إن المسح هو عملية اقتصادية لا علاقة لها بالسياسة اطلاقاً، بل تكتفي بالمؤشرات الاقتصادية، وما تم هو رصد حركة العمالة الوافدة كمؤشر اقتصادي وتم إعداد دراسة خاصة موسّعة عن الآثار التي نجمت عن عودة هذه العمالة. وقد تضمنت نتائج الدراسة آثاراً سلبية على الدول المستقبلة والدول المرسلة على حد سواء. ورحّب ممثل الأمانة التنفيذية بأية معلومات من شأنها توضيح الحقائق.

٥٨- واعترض أحد المندوبين على الربط في التقرير بين توقعات تحسن الاقتصاد اللبناني ونجاح الحكومة اللبنانية في الوفاء بوعودها الرئيسة لأن هناك عوامل مؤثرة تقع خارج نطاق ارادة الحكومة اللبنانية.

دال- <u>برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥</u> (البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٩- عرض رئيس شُعبة تخطيط البرامج والتنسيق وثيقة البرنامج (E/ESCWA/C.1/17/5)، فأشارَ الى أن الأمانة التنفيذية قدّمتها الى الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة التي تنظر فيها وتقدم توصيات بشأنها قبل إحالتها الى الجمعية العامة لإقرارها بصيغتها النهائية.

٦٠- ولاحظ أن الظروف السياسية التي سادت المنطقة خلال الفترة السابقة قد منعت الأمانة التنفيذية من اتباع الطرق التي تتبعها اللجان الاقليمية الأخرى، وذلك بعرض مشروع برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ على دورة وزارية كان من المفروض أن تعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٣، ولكن تعذّر عقدها نظراً لقرار اللجنة الوزارية في دورتها السادسة عشرة بعقد الدورة الوزارية في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد بذلت الأمانة التنفيذية قصارى جهدها للاستفادة من آراء الجهات المعنية في الدول الأعضاء لوضع التصورات للبرنامج المقترح والوارد في هذه الوثيقة.

٦١- وأشار الى أن من خصائص هذا البرنامج المقترح زيادة عدد التقارير المقدمة الى اللجنة لتشمل جميع اجتماعات أفرقة الخبراء المنوي عقدها بغية إطلاع الدول الأعضاء على أهم النتائج والتوصيات التي تَخْلُصُ اليها هذه الاجتماعات.

٦٢- وختم عرضه قائلاً إن طلب أي زيادة في موارد الميزانية العادية غير وارد في ظل الأزمة المالية التي تشهدها منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن. وأعرب عن أمله في مزيد من مساهمة الدول الأعضاء والجهات المموّلة لتزداد الموارد الخارجة عن الميزانية.

٦٣- واستعرض ممثل آخر للأمانة التنفيذية بعض العوامل التي أُخِذَت بعين الاعتبار في إعداد برنامج العمل ومنها: نتائج المشاورات بين الدول الأعضاء والمستشارين الاقليميين، وفنيي الاسكوا، ونتائج الدراسات السابقة التي أعدتها الاسكوا، وخطط الدول الأعضاء والمستجدات على الساحتين الدولية والاقليمية.

٦٤- وعرض القائم بأعمال شُعبة التنمية الاجتماعية برامجه الفرعية الأربعة وهي المستوطنات البشرية، والسكان، والمرأة، والتنمية الاجتماعية، فأشار الى أن شُعبته تركّز على موضوع محوري هو دراسة الفقر. وتتسم هذه البرامج الفرعية بالتوجه الميداني من خلال مشروع تنمية المجتمع المحلي، ومعاونة الحكومات في إعداد التقارير القطرية حول التنمية البشرية، وتطوير وضع المرأة، وتعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل. وتتعاون الشُعبة مع جامعة الدول العربية لبلورة موقف عربي موحّد لعرضه على القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وقد تم الاسترشاد في إعداد برامج الشُعبة بالقرارات الصادرة بشأن عقد أربعة مؤتمرات دولية ذات صلة في الفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٦. كما تنسّق هذه الشُعبة مع شُعبة الاحصاء في سبيل إعداد قواعد البيانات السكانية وبيانات القوى العاملة والبيانات الاجتماعية وبيانات المرأة والتنمية.

٦٥- ثم أبرز رئيس شُعبة الصناعة نشاطات شُعبته التي تستهدف مساعدة بلدان المنطقة في تحسين السياسات الصناعية، وآليات التنسيق والتعاون، ورفع مستوى المؤسسات الصناعية، وحماية البيئة، والتنمية المستديمة. وسوف يستعرض هذا البرنامج الفرعي الآفاق الصناعية في المنطقة، ويولي الاهتمام لآثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على السياسات الصناعية، وتقديم المساعدة الى الصناعات القائمة، وتشجيع المبادرة الذاتية والقطاع الخاص. وسيولى اهتمام خاص في الأنشطة للبلد الأقل نمواً في المنطقة وللمناطق التي دمرتها الحروب، بما فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة. والأنشطة الجديدة لفترة السنتين تشمل تحديث الصناعات التقليدية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الأنظف (الأقل تلويثاً).

٦٦- واستعرض رئيس شعبة الاحصاء برنامج عمل الشعبة المقترح لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ فقال إن جهود الشعبة تتركز حول تعزيز وتنسيق العمل الاحصائي مع الدول والمنظمات الاقليمية من خلال لجنة الاحصاء بالاسكوا التي أنشئت في عام ١٩٩٢ بقرار من اللجنة الوزارية، وتطوير قواعد البيانات الاحصائية بالتعاون مع شُعبة التنمية الاجتماعية، والمساهمة في تطوير الاحصاءات البيئية، والعمل على تطبيق ونشر المعايير والمفاهيم والتعاريف الاحصائية الدولية بما يتلاءم وظروف بلدان الاسكوا. كما تتضمن متابعة

تنفيذ مشروع مسوح الأسر، حيث يساعد في تدريب الكوادر وتوفير البيانات من خلال المسوح الأسرية في مجالات جديدة منها الرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال وبعض الفئات الخاصة كالمعوقين والمسنين، وقياس التحرّر من الأمية، ومساهمة المرأة في التنمية. وتشمل نشاطات الشُعبة كذلك تقديم المشورة الفنية للدول الأعضاء لإعداد دراسات الجدوى ومشروعات تطوير نُظُم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

٦٧- أشار رئيس شُعبة التنمية الاقتصادية المستديمة الى أن برامج الشُعبة تركّز على قضية توزيع الدخل، وعلى الفقر، والسياسات والتدابير الرامية الى تخفيف حدة الفقر سعياً الى الاستقرار والتنمية. كما تولي الشعبة الاهتمام لتحليل تجربة التحوّل الى القطاع الخاص في المنطقة، والجهود الرامية الى توسيع نطاق مشاركة هذا القطاع في تعبئة الموارد المالية وإدارتها. وتُركّز على آثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على كل من التجارة والقطاع المصرفي والمالي لمنطقة الاسكوا، وإمكانات التجارة مع البلدان التي تشهد فترة تحوّل، وتحديد جوانب السياسة التجارية المتعلقة بالتدابير البيئية. كما تركّز على قضية ترشيد وتسهيل عمليات التبادل التجاري وتسجيلها.

٦٨- أشار رئيس شُعبة الزراعة الى أن البرنامج الفرعي لهذه الشُعبة يضطلع بخمسة مجالات مترابطة تتمثل في: إدارة قاعدة الموارد الزراعية واستخدامها بصورة سليمة وحفظها وتطويرها، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الاسكوا في إعداد وتحليل السياسات الزراعية مع التأكيد على سياسات الأسعار والتجارة البينيّة فيما بين الدول الأعضاء، وآثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على التبادل التجاري للسلع الزراعية فيما بين الدول الأعضاء ومع الخارج، وتعزيز البنية المؤسسية لتخطيط وتصميم سياسات التنمية الريفية وبرامجها، وكذا المساهمة في تأهيل القطاعات الزراعية في البلدان الأعضاء المتأثرة بالاضطرابات المدنية والنزاعات العسكرية، كما تغطي مجال الرصد المستمر للتنمية الزراعية في المنطقة.

٦٩- تساءلت مندوبة إحدى الدول الأعضاء عما اذا كانت الدراسات الخاصة بالمرأة تتناول فرص العمل المتاحة للمرأة في مجال المشاريع التنموية الصغيرة وكذلك صعوبة حصولها على القروض وغياب حقها في الملكية. ثم أشارت الى ضرورة التعاون مع قواعد المعلومات الأخرى في انشاء قاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة. ورداً على ذلك، أكدت رئيسة شعبة التنمية الاجتماعية سابقاً أن الاسكوا سوف تساعد في اجراء دراسات عن المرأة وفرص العمل المتوفرة لها، وتُنَسِّقَ مع قواعد البيانات الأخرى في انشاء قاعدة بيانات. وقال رئيس شعبة الاحصاء إن الشعبة قد ساهمت في وضع تصور للمؤشرات اللازم جمعها فيما يتعلق بالمرأة.

٧٠- ورأى أحد المندوبين ضرورة وجود تنسيق بين برامج الاسكوا وبرامج المكتب الاقليمي للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وتساءل عن طريقة اختيار بلد أو آخر لاجراء بعض الدراسات والنشاطات كما تساءل عن أساس هذا الاختيار. واقترح أن تكون هناك نقطة ارتكاز واحدة في كل بلد من البلدان العربية لتسهيل عمل الاسكوا. ورداً على ذلك قالت رئيسة الشعبة انه عندما تكون المشاريع وطنية ثنائية لا يكون هناك تنسيق مع المكتب الاقليمي للدول العربية. أما الاختيار لغرض الدراسات والنشاطات فيتم بطلب من الدولة المعنية وعلى أساس وجود الموارد المالية المطلوبة لذلك. واقترح أحد

المندوبين أن يتم ذكر أسماء الدول التي استفادت من برنامج معيّن حتى لا تستفيد الدولة نفسها من برنامج لاحق وحتى تكون الفرصة متاحة لدولة أخرى للاستفادة من البرنامج.

٧١- وتساءل أحد المندوبين عن عدم التوجه الى وضع استراتيجية عربية لاستخدام الموارد الزراعية. ورد رئيس شعبة الزراعة على هذا التساؤل قائلا ان اجتماع خبراء اقليمي سوف يعقد لوضع استراتيجية لحفظ الموارد الزراعية، تُعْرضُ فيما بعد على اجتماع الوزراء العرب المعنيين. أما عن التساؤل من جانب المندوب نفسه عن طريقة اختيار دولة ما مركزاً اقليمياً فقد أجاب ممثل الأمانة التنفيذية قائلاً ان ذلك يتم بعد مشاورات كثيرة بين الدول الاعضاء والمسؤولين في الاسكوا وذلك بعد موافقة جميع الدول الاعضاء وبعد الاتفاق والتأكيد على أن بلد المركز الاقليمي قادر على الاضطلاع بالأعباء التي تنشأ عن ذلك.

٧٢- واستعرض رئيس شعبة النقل والاتصالات برنامج عمل شعبته لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، قائلاً انه يركز على تنسيق سياسات النقل وتخطيطه على صعيد المنطقة، كما يركز على التدريب، والنقل متعدد الوسائط، واستراتيجية النقل البحري، ومسائل أسعار الموانىء، والتلوث الناشىء عن النقل وسلامته، واقتراح حلول ملموسة عن الدول الأعضاء. وأشار الى أن من أهداف البرنامج تكثيف الأنشطة المتصلة بشبكات النقل الاقليمية وبالجهود التي تبذل لزيادة التعاون الأقاليمي والاقليمي في مجال النقل، لاسيما بصدد المرحلة الثانية من عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا (١٩٩٢-١٩٩٦). وتشمل أنشطة البرنامج أيضا إعداد تقارير ودراسات ونشرات فنية، وتقديم خدمات استشارية، وعقد اجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة وحلقات عمل بشأن النقل متعدد الوسائط.

٧٣- لاحظ مندوب الاتحاد الدولي للاتصالات عدم وجود اشارة الى نشاطات الاتصالات ضمن النواتج التي تم تنفيذها والتي ما زالت قيد التنفيذ. واذا كان السبب هو عدم وجود الموارد البشرية والمالية فإن الاتحاد الدولي للاتصالات على استعداد للمساهمة بالامكانات الفنية المتاحة له لدعم أي مشروع. ورد رئيس شعبة النقل والاتصالات على ذلك بقوله أن غياب نواتج الاتصالات عن البرامج عائد الى شح الموارد الموجودة، وأعرب عن تقديره للتعاون الوثيق الذي جرى بين الاتحاد والاسكوا منذ عام ١٩٨٨.

٧٤- استعرض القائم بأعمال شعبة الموارد الطبيعية نشاطات الشعبة التي تغطي أربعة برامج هي البيئة والعلم والتكنولوجيا والموارد الطبيعية وقضايا الطاقة في غربي آسيا. وأشار الى أن معظم نشاطات برنامج البيئة تنبثق من جدول أعمال القرن ٢١ والبيان العربي للبيئة والتنمية وعدد من قرارات اللجنة والجمعية العامة، وأن التعاون والتنسيق بين الأمانة التنفيذية للجنة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الاقليمية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على سلامة البيئة يأتيان في مقدمة أولويات العمل لفترة السنتين القادمتين. وفي مجال العلم والتكنولوجيا سيستمر التركيز على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية في المنطقة والمساهمة في عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها والارتقاء بمستوى البحوث العلمية. وفيما يتعلق بنشاطات الشعبة في مجال الموارد الطبيعية سيتم التركيز على تنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها والحفاظ عليها واستخدام التكنولوجيات المتقدمة كالإستشعار من بُعد وهايدرولوجية النظائر المشعة في تقييم الموارد المائية وانشاء قاعدة معلومات من أجل إعداد خطط مائية تقوم على أساس علمي. كما ستُولي الشعبة موضوع تنمية الموارد

المعدنية أهمية خاصة وستعمل على المساهمة في دراسات جدوى استغلالها. أما في مجال الطاقة فسوف تتّبع الشعبة نهجاً يرمي الى صياغة وتنفيذ برامج ذات علاقة باستراتيجيات وسياسات الدول الأعضاء وما يُتخذ من اجراءات لمعالجة مختلف جوانب تنمية موارد الطاقة بما في ذلك المشاركة المباشرة في إعداد مشاريع ريادية والمساهمة في تنفيذها دون إغفال التعاون الوثيق والمستمر مع المؤسسات الاقليمية والدولية كمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول ومنظمة الاوبك وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس الطاقة العالمي والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر المنظمات المعنية بقضايا تنمية موارد الطاقة بما يخدم مصالح المنطقة.

ثالثا- المحاور الرئيسة للمناقشات ونتائجها

ألف- <u>في العوائق التي تعترض الأمانة التنفيذية</u>

- ارتفاع نسبة الشواغر؛
- تجميد التعيينات؛
- الضائقة المالية التي تشهدها الامم المتحدة وضغط الإنفاق؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة من الدول الأعضاء أحياناً؛
- الآثار السلبية التي قد تترتب على إعادة تنظيم هياكل الامم المتحدة.

باء- <u>في تعزيز التفاعل بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء</u>

- دعوة الدول الأعضاء الى تسهيل الحصول على المعلومات؛

- دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء الى إبداء رأيها في الوقت المناسب بشأن الدراسات والنشاطات التي تنجزها الامانة التنفيذية؛

- التأكيد على أهمية نقاط الاتصال مع الامانة التنفيذية وخصوصاً في الدول الأعضاء التي لم تُسمِّ نقاط اتصال بعد؛

- دعوة الدول الأعضاء الى تقديم مساعدات مالية لدعم أنشطة اللجنة؛

- الاستجابة لطلبات بعض الدول للحصول على مزيد من الخدمات الاستشارية في مجال مسوح الأسر، وتوفير هذه الخدمات الاستشارية في ميدان التجارة الخارجية والداخلية، وفي قطاعي التشييد والصناعة.

جيم- <u>في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل</u>

- التوصية بتبسيط طريقة العرض وهذا ما ستقوم به الأمانة التنفيذية بالفعل في تقريرها المقبل؛

- ضرورة عرض أهم المشكلات التي تعترض سبيل الانجاز وطرح الحلول الممكنة للتغلب عليها؛

- بيان ما للتعديلات المدخلة على الأنشطة من آثار على الإنجاز وتخصيص الموارد؛

- اعتبار المؤشرات الرقمية للإنجاز مؤشرات نسبية وارشادية نظراً لعدم إكتمال فترة السنتين؛

- ارتفاع نسبة الإنجاز عما ورد في التقرير نظراً لتنفيذ أنشطة عديدة بعد إعداد التقرير الذي يغطي الأشهر الـ ١٨ الأولى من فترة السنتين.

دال- <u>في إعداد برنامج العمل</u>

- وضع آلية لتحديد الأولويات ودعوة الدول الأعضاء للمساهمة بفعالية في تحديدها عن طريق زيادة نقاط الاتصال لتشمل جميع القطاعات؛

- استُعرضت بعض العوامل التي أخذت بعين الاعتبار في إعداد برنامج العمل ومنها: نتائج المشاورات بين الدول الأعضاء والمستشارين الاقليميين، وفنيي الاسكوا، ونتائج الدراسات السابقة التي أعدتها الاسكوا، وخطط الدول الأعضاء والمستجدات على الساحتين الدولية والاقليمية.

هاء- <u>في التنسيق</u>

- التشديد على ضرورة التنسيق في الأنشطة ما بين الاسكوا وغيرها من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية ذات الاختصاصات المماثلة؛

- العمل على بلورة تصور عربي موحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واو- <u>في أثر أزمة الخليج على العمالة</u>

- رأى البعض أن الاستعاضة عن جانب من العمالة العربية من بعض دول الاسكوا بعمالة عربية من بعضها الآخر ما هو إلا إعادة توازن بين الفئات العاملة في دول الخليج؛

- كما رأى البعض أنه لا صلة بين قضية فقدان فرص العمل وتفاقم البطالة في منطقة الاسكوا وسياسات التشغيل التي تتبعها دول الخليج العربية لصالح العمالة الآسيويةً، بينما رأى البعض الآخر صِلةً بين القضيتين بشكل أو بآخر؛

- ضرورة اجراء دراسات بشأن الربط بين السياسات التعليمية والاحتياجات الفعلية من العمالة في دول الخليج.

زاي- <u>في قضايا أخرى</u>

- اقتراح استخدام وسائل الإعلام الحديثة بما فيها السمعية والمرئية لزيادة نطاق نشر المعلومات عن أنشطة الاسكوا.

المرفق

مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الفنية لعرضه على الدورة السابعة عشرة للجنة

مشروع قرار
تواتر دورات اللجنة الوزارية ودورات اللجنة الفنية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارها ١٥٨ (د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين؛

وإذ تشير أيضاً الى قرارها ١٧٨ (د-١٦)، المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بشأن تواتر دورات اللجنة الفنية، والذي تقرّر فيه أن تُعقد دورة للجنة الفنية، في العام الذي لا تُعقد فيه دورة اللجنة الوزارية؛

واقتناعاً منها بجدوى تواصل دورات اللجنة الفنية ودورات اللجنة الوزارية، وانعقادها متلاحقة في فترة زمنية واحدة، وبضرورة أن يكون عقد دورات اللجنة الوزارية في سنوات فردية انسجاماً مع دورات الميزانية في منظومة الأمم المتحدة ومع دورة رصد التقدم المحرز في برامج عمل المنظومة؛

وإذ تضع في اعتبارها صلاحيات اللجنة الفنية، كما جاءت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٦٤، المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢، بشأن إنشاء لجنة دائمة للبرنامج للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، و قراره ١٩٨٤/٨٠، المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛

١- تُقرِّرُ أن يقترن انعقاد اجتماعات اللجنة الفنية، من الآن فصاعداً، مع انعقاد دورات اللجنة الوزارية، وهو ما كان متبعا في السابق، وان تَعْقِد اللجنة الفنية اجتماعاتِها قُبيلَ الاجتماعات الوزارية؛

٢- تُقرِّرُ أيضاً أن تُعْقَد دورات اللجنة الوزارية، بدءاً من عام ١٩٩٥، في الاعوام الفردية، انسجاماً مع دورة الميزانية في منظومة الأمم المتحدة ومع دورة رصد التقدم المحرز في برامج عمل المنظومة؛

٣- تؤكد طلبها الى الأمين التنفيذي، في الفقرة ٢(f) من منطوق القرار ١٥٨ (د-١٤)، إعدادَ تقرير مفصّل عن نشاطات اللجنة وخططها وبرامجها ورفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تُعقد فيه دورة.